

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية

العدد ٨١

٢٠٢٥



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

م.م. روى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م. محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د. هيثم كريم صيوان	16_1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دغير أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقارنة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م. تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م. عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م. سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002- 2015 م.م. كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجاً م.م. محمد معن محسن	150_135

163_151	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	11
176_164	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	12
191_177	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	13
A_ Z	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	E1
أ _ خ	م.د. سماح نجم كاظم	مراجعة مقال
د _ ص	م.د. فيان هادي عبد كاظم	مراجعة مقال

الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقارنة تحليلية في ضوء التفاعلات
الدولية^٧

"National Dialogue and Societal Security in Iraq after 2003: An Analytical
Approach in Light of International Interactions"

Assistant lecturer tamara Kadim Munati

م.م تمارا كاظم مناتي (*)

الملخص:

يعد الحوار الوطني وسيلة رئيسة لإرساء أسس التعايش السلمي لاسيما في المجتمعات التي تعاني من النزاعات الطائفية والسياسية، وقد شهد العراق بعد عام 2003، تحولات جوهرية في بنيته السياسية والاجتماعية والأمنية، أفرزت تحديات معقدة أثرت بشكل مباشر على استقرار الأمن المجتمعي. وفي هذا السياق برز الحوار الوطني كأداة استراتيجية لمعالجة الانقسامات المجتمعية، إلا أن ضعف الثقة بين الفاعلين السياسيين وتغليب المصالح الضيقة على المصلحة الوطنية أدى إلى عرقلة العديد من المبادرات الحوارية، فقد اطلقت عدة مبادرات ركزت على قضايا جوهرية مثل توزيع السلطة وإدارة الموارد وتحقيق المصالحة الوطنية، إلا أن العوائق السياسية وغياب الالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار حالت دون تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الحوار الوطني، الامن المجتمعي، الاستقرار، العراق.

Abstract:

National dialogue is a key tool for establishing the foundations of peaceful coexistence, especially in societies suffering from sectarian and political conflicts. After 2003, Iraq underwent significant transformations in its political, social, and security structures, which led to complex challenges directly affecting community security and stability. In this context, national dialogue emerged as a strategic mechanism to address societal divisions. However, a lack of trust among political actors and the prioritization of narrow interests over national interests hindered many dialogue initiatives. Several initiatives were launched, focusing on critical issues such as power distribution, resource management, and national reconciliation. Despite these efforts, political obstacles and the absence of commitment to implementing dialogue outcomes prevented these initiatives from achieving their intended goals.

Keywords: National dialogue, societal security, stability, Iraq.

تاريخ النشر: 2025 /6/30

تاريخ القبول: 2025/6/9

تاريخ التقديم : 2025/4/29

(*) كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية . tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
/ | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المقدمة:

يمثل الحوار الوطني إحدى ركيزة لتحقيق التفاهم المشترك بين مكونات المجتمع، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من أزمات متجذرة. في العراق، تصاعدت أهمية الحوار الوطني بعد عام 2003؛ نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي أثرت بشكل مباشر على استقرار المجتمع، مما جعل الحاجة إلى حوار شامل أداة ضرورية لاستعادة الاستقرار وبناء مستقبل مشترك لجميع الأطراف، وتتسم هذه الأداة بأهمية خاصة نظراً لتنوع البنية المجتمعية وتعدد التحديات التي تشمل الأمن، والهوية، وإدارة الموارد.

أهمية البحث: يسلط البحث الضوء على دور الحوار الوطني كوسيلة فعالة لتقليل الانقسامات المجتمعية وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق، مما يسهم في توفير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة وبناء التماسك الاجتماعي.

أشكالية البحث: رغم الجهود التي بذلت لتعزيز الحوار الوطني في العراق منذ عام 2003، إلا أن البلاد ما زالت تعاني من انقسامات مجتمعية تهدد استقرارها الداخلي. فتتطلب اشكالية البحث من تساؤل رئيس مفاده: ما مدى تأثير الحوار الوطني على تحقيق الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003؟ ومن خلال التساؤل الاساسي تتفرع عدة تساؤلات ثانوية تتمثل في ماهية الحوار الوطني والامن المجتمعي؟ وما هو اثر الحوار الوطني على تحقيق الامن المجتمعي؟ ومن ثم كيف أسهمت التفاعلات الإقليمية والدولية في التأثير على الحوار الوطني والأمن المجتمعي العراقي؟

فرضية البحث: إن تبني الحوار الوطني كأداة استراتيجية في العراق يساهم بشكل فعال في تقليل الانقسامات المجتمعية وتعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال معالجة القضايا الخلافية بين مكونات المجتمع، ودعم الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، مما يهيئ بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث: من أجل دراسة الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج النظامي القائم على الاستنتاج والتحليل.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى عدة مجالات عبر تناول نظرة مفاهيمية في الحوار الوطني والامن المجتمعي، ثم بيان الحوار الوطني في العراق بعد عام 2003 (قراءة في المحطات - التحديات)، واخيراً توضيح تأثير السياقين الدولي والإقليمي على الحوار الوطني في العراق وانعكاسه على الأمن المجتمعي.

أولاً- نظرة مفاهيمية في الحوار الوطني والأمن المجتمعي.

1- **الحوار الوطني:** بالرجوع إلى **التعريف اللغوي** لكلمة حوار فإنها تعد كلمة أصيلة ترد على عدة معان ويرجع أصلها إلى مادة "حور"، أما اصطلاحاً فإن الحوار هو أسلوب أو أداة خطابية يتميز بخصوصية تفرقه عن باقي أساليب وأدوات الخطاب الأخرى (جابر، 2019، 474-375)، أما **الحوار الوطني** فيقصد به "عملية سياسية تمسك بزمامها أياد وطنية وتستهدف توليد توافق الآراء بين طيف واسع من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في أوقات الأزمات السياسية الحادة، أو في أوضاع ما بعد الحرب، أو خلال عمليات الانتقال السياسي البعيدة المدى"، وهنا يتبين أن هناك بين نوعين رئيسيين من الحوار الوطني، ويجري تعريفهما وفقاً للوظيفة المتوخاة لهما:-

أ- **الحوارات الوطنية كآليات لمنع الأزمات وإدارتها:** وهنا الحوار الوطني مسعى قصير الأمد، يتخذ استراتيجياً كوسيلة لحل أو لمنع اندلاع عنف مسلح، ويهدف إلى كسر الجمود السياسي وإعادة إرساء حد أدنى من التوافق السياسي بينما يمكن التفاوض حول الإصلاحات والخطوات الأخرى لتحقيق التغيير كما هو الحال في تونس.

ب- **الحوارات الوطنية كآليات للتغيير الأساسي:** وهنا تعد الجهود المبذولة على مسار أطول أمداً والمتوخاة كوسيلة لإعادة تعريف العلاقات بين الدولة والمجتمع، أو للتأسيس لا عقد اجتماعي جديد، وذلك لتحقيق تغييرات مؤسسية ودستورية بعيدة المدى كما هو في اليمن (مجموعة باحثين، 2017، 21-22).

ومن هذا المنطلق فإن **(الحوار الوطني)** مصطلح يُطلق في سياقات مختلفة ودول كثيرة ويرتبط عادةً بسعي النخبة، عبر الدولة إلى فتح نقاش أوسع بخصوص قضايا خلافية هامة من أجل الوصول إلى إجماع بشأنها أو في حالة تعذر تحقيق مثل هذا الإجماع المتمنى، وذلك لتقريب وجهات النظر بخصوصها وصناعة فهم أفضل لهذه القضايا من خلال إزالة سوء الفهم المرتبط بها وبمواقف الأطراف المختلفة منها، إذ من خلال الحوار الوطني تُتاح للجمهور غير النخبوي المشاركة في صياغة السياسة المعنية، وهذا يمنح السياسة النهائية التي تتبناها الدولة واقعية اجتماعية وشرعية شعبية (عباس، 2021). وعليه، يتضح أن **الحوار الوطني** ما هو إلا عملية تفاوض جماعي قد تجمع مختلف الأطراف في بلد معين للتوصل إلى صيغة توافقية حول القضايا المصيرية المتعلقة من أجل تعزيز السلام والأمن المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية.

2- الأمن المجتمعي: يعد الأمن بصفة عامة قيمة رئيسة وركيزة محورية للحياة، فهو من حيث المعنى اللغوي يعكس الميل الفطري داخل كل إنسان، واصطلاحاً يعبر عن رغبة ملحة لدى كل مجتمعٍ سويٍّ، وغاية نبيلة لجميع الشعوب. أما فيما يتعلق بالأمن المجتمعي فقد تعددت واختلقت الآراء حول مفهومه، حسب الزاوية التي ينظر إليه منها، إذ يعرفه البعض بأنه: "أحد أبعاد الأمن القومي الذي يهدف إلى حماية وسلامة المجتمع"، ومن وجهة نظر رواد حقل العلاقات الدولية جاء مفهوم الأمن المجتمعي مرتكزاً على الهوية المجتمعية، واعتبر هذا الاتجاه أن أهم مصادر تهديد الأمن المجتمعي تتلخص في الهجرة والصراع، إذ يلجأ أبناء الأقليات إلى الهجرة خوفاً من عواقب التغير المستقبلي في تركيبة السكان، وبالتالي يسود صراع الهويات ويتلاشى الهدوء والاستقرار والانسجام داخل المجتمع ذي التكوين الإثني والعنقي المتعدد (فيصل، 2022). ونتيجة لذلك اهتم الباحثون بالأمن المجتمعي اهتماماً كبيراً لكونه حاجة ملحة ملازمة للحياة، فتعددت بناءً على ذلك اتجاهات الباحثين في تعريف الأمن المجتمعي، فبعض الباحثين عرفها كشعور انساني مثل (ديفيسون) الذي يرى أن الأمن المجتمعي هو: "تقديم خدمات خاصة في حماية الأفراد والمعلومات والاصول من أجل تحقيق الأمن الشخصي أو رفاهية المجتمع المحيط"، كما يعرف الأمن المجتمعي من الجانب التخطيطي بأنه "قدرة المجتمع على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذلك التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها" (محمد، 2022، 292-293).

ومن خلال التعريفات السابقة للأمن المجتمعي يمكن القول إن الباحثين تناولوا المفهوم على أنه قدرة الأفراد والمجتمع على العيش في بيئة بدون خوف أو قلق على حياتهم أو حياة عوائلهم بما يضمن لهم حياة مستقرة وآمنة.

ثانياً- الحوار الوطني في العراق بعد عام 2003.

1- قراءة في محطات الحوار الوطني منذ عام 2003: لقد شهد العراق من عام 2003 تحول كبير بعد الاحتلال الأمريكي فتحول النظام من دكتاتوري شمولي الى نظام تعددي وديمقراطي، إذ جرت محاولات بناء النظام الجديد على انقراض المراحل بعد تاريخ طويل من الحروب والمصاعب الاقتصادية، لذلك كان أهم متطلبات هذه المرحلة المهمة في العراق هو الحوار الوطني الذي يعد

مفتاح لكل أبواب النجاح والإصلاح، وبالتالي هو الطريق نحو ديمومة التجربة الديمقراطية وجعلها مدعومة بالحراك الاجتماعي الفاعل، وهذا الحوار الوطني مفتاح لسلطة سياسية ناجح، وهي بدورها تعني توفير الأمن والنشاط الاقتصادي والتوازن الوطني ضمن البنية المجتمعية والعلاقات الناجحة مع الدول الأخرى لا يهمل في هذا الصدد الخوض في تفاصيلها بقدر ما نسعى إلى توضيح أن الحوار المطلوب لا بد أن يكون سياسياً بالمرتبة الأولى، فحسب قراءتنا للمشهد العراقي نحن بحاجة إلى اتفاق سياسي شامل، والذي بدوره يشمل مفاصل الحياة الأخرى الاقتصاد والأمن وشؤون المجتمع، فالعراق يحتاج إلى إطار عام لقيادة الدولة (محمد، 4، 2020).

وهنا لا بد من الإشارة إلى مبادرات عدة للحوار الوطني لكنها لم تستكمل ولم يكتب لها النجاح مع تولي رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) عام 2006 رئاسة الحكومة للمرة الأولى، إذ قدمت حكومته مبادرة لتشكيل (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني)، وقد تضمنت هذه المبادرة جانباً مهماً يميز الحوارات الوطنية الجادة ويتعلق بإشراك ممثلين نخبيين وغير نخبيين عن الفئات الاجتماعية التي تتعلق بسياسات المصالحة الوطنية بها وتؤثر في حياتها. فضلاً عن هذه المبادرة، كانت هناك آليات مؤسسية أخرى بقيت نخبية في طبيعة عملها وإن احتوت على عناصر ثانوية مرتبطة بالحوار الوطني، مثل (هيئة اجتثاث البعث الحكومية ولجنة المصالحة الوطنية والمسائلة البرلمانية)، وقد حققت هذه المؤسسات بعض النجاحات عبر إعادة الكثير من الأملاك المصادرة من الضحايا وتعويض آخرين ومحاكمة جناة، ودفع رواتب تقاعدية لمنتسبي الأجهزة الأمنية المنحلة والعفو عن سجناء (عباس، 2021).

فضلاً عن ذلك دعا الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفسور (أكمل الدين إحسان أوغلو) في العام نفسه (2006) من مقر المنظمة في المملكة العربية السعودية، القوى السنية والشيوعية إلى إعلان مبادرة تحت مسمى (مبادرة مكة) لحقن الدماء في العراق التي تهدف إلى تحريم الدم العراقي وإطلاق سراح المعتقلين والحفاظ على دور العبادة، وقد حضر في هذا اللقاء كل من رئيس الوقف السني مع جمع من العلماء ورؤساء الوقف الشيعي مع مجموعة من العلماء الشيعة، ونشرت الوثيقة بعد الاتفاق على المضمون، إلا أنها لم تغير شيئاً على أرض الواقع، بل ازدادت الانتهاكات وتمزقت اللحمة الوطنية، وبالتالي تعرضت مبادرات الحوار الوطني السابقة لمواقف متباينة من القوى السياسية العراقية والجهات المعارضة للعملية السياسية، مما أدى إلى فشلها واستمرار الصراعات وظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2021).

إلا أن جاءت نقطة التحول الصعبة عند سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش عام 2014، إذ اطلق مشروع المصالحة والحوار الوطني بوصفه اهم المشاريع المهمة التي تبنتها حكومة رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي)، فهو مشروع يستوعب الجميع وليس الحكومة فقط، وشاركت فيه جميع مكونات المجتمع العراقي من اجل دفع هذا المشروع نحو النجاح، على اعتبار أن العراق بلد متنوع الطوائف والاعراق وهو تنوع ثقافي وعقائدي، وقد اعتمد مشروع المصالحة والحوار الوطني مجموعة من الآليات تتمثل في (علي، وحاتم، 2024، 53):-

أ- تشكيل هيئة وطنية عليا بأسم الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني، من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني، وممثلين عن القوائم البرلمانية التي تألفت داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة، وممثلين عن المرجعيات الدينية وعن العشائر العراقية، اذ تشكلت لجان فرعية في المحافظات من قبل الهيئة الوطنية، تتولى هذه اللجان مهام الهيئة لتوسيع المصالحة افقياً.

ب- عقد مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر ميثاق شرف لمواجهة الارهاب والمفسدين.

ت- عقد مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية تتعهد بدعم الدولة وحماية العملية السياسية، ومواجهة التحدي الارهابي والفساد واعلان ميثاق وطني بذلك.

كذلك بعد الانتهاء من عمليات التحرير وهزيمة تنظيم داعش فإن المقاطعة الواسعة لانتخابات 2018 التي جاءت كإعلان احتجاج شعبي ضد النخب الحزبية التقليدية التي أرادت الاستمرار في تسيد مشهد السياسة والقرار والنفوذ في عراق ما بعد التحرير. غير أن إعلان الرفض الأكبر ضد هذه النخب التقليدية تمثل عبر احتجاجات تشرين 2019، فقد مثلت هذه الاحتجاجات شكلاً مهماً من حوار وطني عراقي أجراه المجتمع في شوارع البلد ومدنه المشاركة في الاحتجاجات، بعد أن عجزت النخب الحكومية والسياسية عن إجراء مثل هذا الحوار في قاعات الاجتماعات (عباس، 2021).

وناهيك عن ذلك كذلك أطلق رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) من يوم 6 آذار من كل عام "يوماً وطنياً للتسامح والتعايش في العراق"، وهو اليوم الذي شهد زيارة البابا فرنسيس للعراق ولقاءه بالمرجع الديني (السيد علي السيستاني)، ولقاء الأديان في مدينة أور التاريخية، وهنا أثارت الدعوة إلى حوار وطني شامل ردود أفعال متباينة بين ترحيب واسع النطاق من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبين مواقف اتسمت بالحذر، وجاءت على أثرها دعوة الكاظمي في 9 آذار 2021 إلى حوار

وطني شامل يضم جميع المختلفين من قوى سياسية، وفعاليات شعبية وشبابية احتجاجية وجميع معارضي الحكومة، من أجل تحقيق تطلعات الشعب لتغليب مصلحة الوطن، ومن ثم التهيئة لإنجاح الانتخابات المبكرة التي كان المزمع إجرائها كأهداف مشروعة لاحترام الدستور والقانون واستعادة هبة الدولة وضمان الحريات والحقوق (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2021)، وذلك من خلال استثمار كل الموارد المتاحة بالشكل الأفضل وحسب ما يتوفر في المجتمع من امكانيات بما يحقق التنوع والتعدد الاقتصادي ويقلل من الفساد باعتباره احد عوائق الأمن المجتمعي (سعدون، 2022، 220-221). وبناءً على ذلك يتبين أن العراق شهد العديد من مبادرات الحوار الوطني التي تشدد على أهمية تعزيز مبادئ الديمقراطية وإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والمجتمعية.

2- التحديات التي تواجه الحوار الوطني في العراق: منذ عام 2003 تعرضت المنظومة القيمية

للمجتمع العراقي إلى جملة من المتغيرات المتسارعة شملت مختلف نواحي الحياة التي كان لها انعكاسها المباشر على منظومة الأمن الوطني العراقي؛ ما يتطلب تغييراً في طريقة التفكير، وتعديلاً في إنتاج وعي السياسي ناضج وعقلاني ينهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن الوطني، الذي يواجه بدوره جملة من المهددات على الصعيدين الداخلي والخارجي (عبد الحسين، 2019، 1)، بيد أن تلك الانعكاسات قد أدت إلى تحديات تواجه الحوار الوطني الشامل، تتمثل بمعارضة شديدة من قبل الأحزاب التي لا تؤمن بالدستور والدولة المدنية (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2021)، لهذا فقد واجه الحوار الوطني في العراق بعد عام 2003 عدة تحديات رئيسية هي:-

أ- الصراع بين القوى السياسية: يشكل الانقسام الحاد بين القوى السياسية تحدياً رئيسياً، إذ توجد قوى داعمة للدولة المدنية وأخرى تمثل قوى اللادولة، وهذه الانقسامات تعرقل الوصول إلى توافق وطني، وتزيد من خطر إعادة إنتاج نماذج الصراعات الداخلية المشابهة للوضع في دول أخرى مثل سوريا ولبنان.

ب- سيطرة الجماعات المسلحة: تسيطر بعض الجماعات المسلحة على المشهد الأمني، مما يعيق تنفيذ أي اتفاقات حوار وطني، وهذه الجماعات تساهم في استمرار العنف.

ت-ضعف الحوكمة وتفكك مؤسسات الدولة: تعاني الدولة العراقية من ضعف في مؤسساتها، إذ تستمر وبعض الكتل السياسية في الاستحواذ على مؤسسات الدولة، مما يحد من قدرتها على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لتعزيز الحوار الوطني.

ث- غياب الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني: رغم الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، إلا أن الثقة بين الطرفين لا تزال محدودة، إذ تعمل بعض البرامج، مثل تلك التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سد هذه الفجوة من خلال تنظيم جلسات تهدف إلى تعزيز التفاهم وبناء الثقة، إلا أن النجاح في هذا الجانب لا يزال بحاجة إلى مزيد من الوقت (جبار، 2021، 5-7).

ج- التحديات الاقتصادية: أن استمرار العجز المالي والبطالة، ونقص الخدمات مثل الطاقة الكهربائية والأمن الغذائي يساهم في تأجيج الاحتجاجات الشعبية، مما يعقد بيئة الحوار الوطني ويجعل تحقيق الإجماع أكثر صعوبة.

ح- عدم كفاية مشاركة الشباب في الحوار: بالرغم من المبادرات لتعزيز مشاركة الشباب في الحوار مع السلطات المحلية، فإن تهميش الشباب وعدم منحهم مساحة كافية في عملية صنع القرار يمثل تحدياً كبيراً.

خ- تحديات الأمن المجتمعي: تواجه عملية الحوار الوطني تحديات اجتماعية متعلقة بتفشي البطالة، الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وهي أمور زادت من مشاعر الاستياء بين فئات المجتمع العراقي، مما خلق بيئة صعبة للحوار الوطني، وهذه التحديات المجتمعية تؤثر على قدرة المجتمع على تبني لغة الحوار كوسيلة لحل النزاعات بدلاً من العنف (جبار، 2021، 5-7).

د- سوء فهم الديمقراطية: لا بد من الإدراك أن الاندماج الوطني يتحقق بصياغة قاعدة الاعتراف والقبول بالتعددية عن طريق إقامة حوارات ومصالحة حقيقية بين الإسلام والديمقراطية، وبالتالي فإن الخيار الديمقراطي هو أحد مرتكزات الحوار الوطني المنشود؛ لأن الديمقراطية هي القدرة على تجسير الفجوة بين مختلف مكونات المجتمع، وذلك عبر إدخال نظام الانتخاب المباشر للكثير من مؤسسات الدولة والمجتمع، وصياغة دستور وطني، يحدد الحقوق والواجبات، ويوفر الأرضية القانونية والدستورية لتجاوز كل العقبات التي تحول دون انطلاق مشروع الإصلاح السياسي (محفوظ، 2020).

ذ- **المواطنة:** أن التوصل إلى حوار وطني فعال بحاجة إلى تطوير علاقة مؤسسة الدولة بمواطنيها، بمعنى تكون مؤسسة الدولة على علاقة مباشرة بمواطنيها، ومن هنا فإن الدولة بمؤسساتها المتعددة، تتحمل مسؤولية كبرى في تعزيز مشروع الوحدة الوطنية. فإذا كانت دولة منحازة لفئة، فإنها ستساهم في عرقلة مبادرات الحوار الوطني، أما إذا كانت دولة لكل مواطنيها بحيث تكون العلاقة بين الدولة والمواطن علاقة مباشرة هنا نجد أن الدولة تمارس عملية نقد ذاتي لأدائها ففوة الدول يقاس بمدى تمثيلها لمواطنيها، ولا يتحقق ذلك إلا عبر عقد مؤتمر وطني عام يضم جميع الفعاليات والقوى، ويتوج هذا المؤتمر حواراته وأنشطته ببناء ميثاق جديد للوطن ويبلور استراتيجيات البناء الوطني (محفوظ، 2020)، فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الحوكمة للمجتمع المدني باعتبار شريك رئيس في بناء الدولة الحديثة (صالح، 2023، 221).

ر- **التدخلات الإقليمية والخارجية:** تتأثر السياسة العراقية بشكل كبير بالتدخلات الخارجية من قبل الدول الإقليمية والدول الكبرى، وكيفية تعامل القوى السياسية معها فكثير من هذه القوى لا تؤمن بالهوية الوطنية وضرورة اجراء حوار وطني انما تؤكد على هوية دينية أو قومية، مما يعيق تحقيق الوحدة الوطنية سيتم توضيحها في الفقرة التالية (غالبا، وكاظم، 2024، 189-188).

وهنا خلاصة مهمة لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الداخل العراقي يتسم بالقابلية للتقسيم، إذ تتطلب مواجهة هذه التحديات حلول متعددة الأبعاد تشمل إصلاحات سياسية واقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وتوسيع مشاركة الشباب ومنظمات المجتمع المدني، وضبط مسارات التواصل بين الداخل والخارج، وذلك لا يكون إلا عبر استدامة الحوار الوطني في العراق.

ثالثاً- تأثير السياقين الدولي والإقليمي على الحوار الوطني في العراق وانعكاسه على الأمن المجتمعي.
أن السياقات الدولية والإقليمية من العوامل المحورية التي شكلت مسار الحوار الوطني في العراق بعد عام 2003، فقد أثرت في الأمن المجتمعي للبلد بشكل كبير، وفي هذا الإطار لابد من تحليل هذه العوامل التي أسهمت في تشكيل هذه الديناميكيات وذلك من خلال الإتي:-

1- السياق الدولي: أ- التدخل الأمريكي: لقد كان للولايات المتحدة دور كبير في إعادة هيكلة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، وهو ما أثر على عملية الحوار الوطني فقد وجدت الولايات المتحدة طريقها في ظل التناقضات الداخلية بهدف تشتيت القرار السياسي العراقي عبر التحالف مع كل طرف فقد سعت لتوثيق التحالف مع الاكراد للقضاء على داعش لضمان الطرف الكردي

كمدافع عن المصالح الأمريكية وتتحالف مع القوى السنية كداعم لكسب الحقوق المهمشة مقابل التحالف مع بعض القوى السياسية الشيعية لإدامة التناقضات في كل إدارة حكومية لخلق توازن يلبي مصالحها عبر أطراف العملية السياسية الثلاث، وهذا التوظيف الخارجي للإطراف الداخلية فرض سياسة الانقسامات المجتمعية بين المكونات وعرقل عملية الحوار الوطني (أنور، 2015، -5-4)، ومع عودة إدارة ترامب إلى سدة الحكم تفاقم المخاطر التي تواجه العراق بعد أن كثفت جهودها للحد من نفوذ إيران عبر إلغاء إعفاء العراق لاستيراد الغاز والكهرباء من إيران، كذلك تضغط على العراق لمنع تهريب النفط الإيراني واستئناف صادرات النفط من إقليم كردستان الذي توقف منذ عام 2023 (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2025)، لاسيما بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي في العراق عبر الحوار وانتقال العلاقة بين البلدين إلى مرحلة ثنائية مستقرة، بالرغم من ما تم تداوله من تهديدات أمريكية بفرض عقوبات اقتصادية تتعلق بنفط إقليم كردستان في حالة عدم استئناف صادرات النفط من الإقليم كنوع من أشكال الضغط على العراق (مصطفى، 2025).

ب- الضغط الدولي على العملية السياسية: بالرغم من ميثاق الأمم المتحدة يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لمبدأ السيادة، إلا أنه قد برزت أنواع من التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية تحت ذرائع تشمل التدخل الأمني على شكل المساعدات الإنسانية إلى جانب ظهور نوع من التدخل بدعوة مكافحة الإرهاب الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق الذي تحول إلى دولة تتنازع الصراعات وضياح وحدة الدولة الوطنية وهو ما ينذر بالخطر ليس على العراق فحسب وإنما على جواره الإقليمي، الأمر الذي جعل هذه التحديات الأمنية والسياسية سبباً في صعوبة الانخراط في حوار وطني شامل (علي صافي، 2023، 276).

2- السياق الإقليمي: يعد التدخل الإقليمي أحد أهم العوامل التي كان لها التأثير على الحوار الإقليمي في العراق وذلك عبر: - أ- الضغط الإقليمية على العراق: أن الدول الإقليمية لم تتوصل إلى موقف موحد تجاه التحولات التي شهدتها العراق منذ عام 2003، فقدت طرحت أوضاع العراق الهشة فرصة للتدخل فعلى سبيل المثال تركيا التي شهدت علاقاتها مع العراق مراحل من الجذب والشد؛ نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي، مما يجعل حالة من عدم الاستقرار في طبيعة العلاقات بين البلدين؛ وذلك لغياب

المساعي الجدية للوقوف على نقاط الخلاف بين البلدين ومعالجة الكثير من المشكلات كالقضية الكردية ومشكلة المياه، والملف الأمني والتعاون الاقتصادي (محمد، 2024، 483)، فضلاً عن إيران التي كانت أكثر عمقاً مع العراق عبر محاولة التأثير بالشكل الذي يجعل من العراق أحد الوجهات الإستراتيجية الإيرانية، من خلال تطبيق استراتيجية القوة الذكية على عدة مستويات بسبب امتلاكها العديد من مصادر القوة الصلبة والناعمة فضلاً عن الأبعاد الثقافية وقوة الدبلوماسية والاقتصاد الإيراني في العراق كمحاولة لفرض نفوذها؛ وبالتالي تؤثر هذه الصراعات على قدرة العراق على تبني سياسة حيادية تدعم الحوار الوطني (محمد، 2023، 12).

ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة لمدى الضغوط الإقليمية فإن العراق حاول صياغة الحوار الوطني وصولاً لانتهاء الخلافات وتحقيق الأمن المجتمعي، فلا بد أن تدرك الدول الإقليمية أن لها مسؤولية في استقرار الأمن المجتمعي في العراق بحكم الجوار الجغرافي من خلال دعوات الحوار الوطني ودعم إقامة حكومة عراقية منفتحة إقليمياً لتفسير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة (علي، 2018، 14-17)، لاسيّما أن العراق يؤكد باستمرار استعداده للتعاون وبناء الثقة عبر حوار إقليمي شامل تستضيفه بغداد بدعوة من رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني)، وهذا ما تحقق من خلال استضافة القمة العربية في بغداد في منتصف شهر أيار 2025، فالعراق يحرص على بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية عبر الوصول إلى حل سياسي لتعزيز الاستقرار في العراق من خلال اعتماد لغة الحوار كأسلوب أمثل لحل الخلافات بين الدول (زهير، 2025).

ب- تأثير الصراعات الإقليمية على مسار الحوار الوطني: لقد أصبح موقف العراق من الصراعات الإقليمية قضية خلافية داخل الحكومة العراقية فقد أثرت التطورات في سوريا بشكل كبير على الأمن المجتمعي في العراق من خلال تعزيز الانقسامات الطائفية، إذ تأثرت الجماعات المسلحة بما جرى في سوريا بعد تصاعد الأحداث وسقوط النظام السوري عام 2025، مما زاد من تعقيد جهود الحوار الوطني لاسيّما قد أثار نفوذ تركيا في سوريا ومحاولاتها لتعزيز نفوذها في المنطقة مخاوف فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني بعد محاولة اردوغان لتأمين تعاون أوسع مع حكومة كردستان فيما يتصل بالعمليات العسكرية التي تنفذها تركيا وطموحاتها الإستراتيجية؛ مما جعل العراق يواجه تحدياً في قدرته على موازنة علاقاته مع تركيا مع معالجة التحديات

الإمنية في المنطقة، فضلاً عن ذلك تستخدم القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية والامارات وقطر نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي لمعالجة التحولات في المنطقة وعلى الرغم من التقارب بين العراق ودول الخليج إلا أن طبيعة العلاقات العراقية- الخليجية لا زالت متأثرة بشأن النفوذ الإيراني في العراق (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2025).

ومن خلال الرؤية التحليلية للسياقين الدولي والإقليمي يتضح أن التدخلات الدولية والإقليمية في العراق والمتمثلة بالدرجة الأولى بالولايات المتحدة وإيران وتركيا كانت وما زالت مصدر قلق يعرقل محاولات الحوار الوطني، إذ أن هذه التدخلات فاقمت من تباين وجهات النظر للمكونات المختلفة مما انعكس بشكل مباشر على الأمن المجتمعي.

الخاتمة والتوصيات:

أن العراق شهد تحولات كثيرة منذ عام 2003 فكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التحولات إلى خلخلة البنية المجتمعية وتساعد الانقسامات، الأمر الذي يوصلنا إلى استنتاج جعل الحوار الوطني يبرز كأداة رئيسة قد تعزز الأمن المجتمعي، وعلى الرغم من المحاولات والمبادرات المختلفة التي أطلقت لتحقيق الحوار، إلا إن نجاحه كان مرتبطاً بشكل وثيق على مدى القدرة على تجاوز التحديات الداخلية والتفاعلات الدولية ومدى تأثير الفاعلين الإقليميين والدوليين في المشهد العراقي، ومن خلال الاستعراض الموجز لما سبق يتضح إن الدعوة إلى الحوار الوطني يستوجب تمكينها بين جميع أطراف الحياة السياسية والاجتماعية وذلك لا يتم ألا عبر جملة من توصيات تتمثل في:-

- 1- التقريب بين وجهات النظر المختلفة في القضايا المطروحة للنقاش، بتجسير الفجوة بين أطراف الصراع السياسي والاجتماعي في العراق.
- 2- إشاعة التسامح الذي يؤكد القدرة على تحمل الآخر، وقبول التنوع والاختلاف عبر الانفتاح على الآخرين وقبول معتقداتهم سواء دينية او اجتماعية او فكرية.
- 3- حيادية الدولة دينياً لمنع تشكل الطائفية، بفصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية للدولة، وتبني الدولة لحقوق المواطنة بغض النظر عن هوية مواطنيها الدينية، وهي أساس العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.
- 4- تعزيز الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد وتغليب الهوية القومية على الهوية الفرعية.

5- انشاء مشروع المصالحة الوطنية عبر ترسيخ العدالة الانتقالية وتعزيز استقلالية القرار السياسي بعيداً عن الضغوط الخارجية والإقليمية الذي يضمن تحقيق ارساء السلام والأمن المجتمعي.

6- العمل على تشكيل احزاب سياسية فاعلة هدفها الحفاظ على الأمن المجتمعي.

7- تقترح الباحثة تكوين مجلس محلي مهمته ترتيب الحوار الوطني بين مختلف الفئات لتحقيق جميع التطلعات والحفاظ على الأمن المجتمعي اقتداءً بالدول الأخرى ويتمتع بتفويض مجتمعي ومالي وسياسي ليعمل على إعادة بناء الثقة بين المكونات السياسية.

ومن خلال تلك المقترحات اذا ما طرحنا إطاراً عاماً فإن صيغة الحوار الوطني ممكن أن تتحقق كذلك عبر اطلاق مبادرات حوار مجتمعي محلية تهدف إلى معالجة التوترات الاجتماعية وتعزيز الهوية الوطنية الشاملة كوسيلة لمعالجة الانقسامات المجتمعية بعد الكثير من الصراعات الداخلية والتدخلات الدولية.

References:

- 1- أنور البديري، كرار، 2015، "أهمية الحوار الوطني في العراق"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "اشكالية الحوار الوطني في العراق في ظل الاستقطابات الإقليمية والدولية الراهنة"، مركز دجلة للتخطيط الاستراتيجي، بغداد، ص4-7.
- 2- جابر العبد، علي، 2019، "الحوار مفهوماً وتأسيساً وواقعاً"، حولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات، العدد35، الاسكندرية، ص474-475.
- 3- جبار حسن، مؤيد، 2021، "تحديات الأمن الاجتماعي في العراق"، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، ص5-7.
- 4- الحوار الوطني في العراق: بين الفرص والتحديات، 2021، تقدير موقف، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة 13 كانون الأول 2024، متاح على الرابط: <https://search.app/3zcHY4pqKUfxBrH4A>
- 5- زهير، دريد، 2025، "رئيس الوزراء يدعو إلى حوار اقليمي شامل تستضيفه بغداد"، وكالة الانباء العراقية، تاريخ الزيارة 29 آذار 2025، متاح على الرابط: <https://www.ina.iq/225312--.html>
- 6- سعدون سلمان البديري، عمار، 2022، "دور الجهود الدولية في دعم التنمية المستدامة في العراق الامم المتحدة نموذجاً"، المجلة السياسية الدولية، العدد53، الجامعة المستنصرية _ كلية العلوم السياسية، ص220-221.
- 7- صالح عبدالله، بدرية، 2023، "جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الأمن المجتمعي"، المجلة السياسية الدولية، العدد55، الجامعة المستنصرية _ كلية العلوم السياسية، ص221.
- 8- عباس، عقيل، 2021، "عن أوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق"، موقع عربية سكاي نيوز، تاريخ الزيارة 13 كانون الأول 2024، متاح على الرابط: <https://search.app/gCihqPgHdAVaXiDM9>

- 9- عبدالحسين الحسناوي، سهاد، 2019، "الوعي السياسي وأثره في الأمن الوطني العراقي"، العراق: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ص1.
- 10- علي حسين، حيدر، 2018، "اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد1، الجامعة المستنصرية_ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص14-17.
- 11- علي سرحان، هبة، وحاتم علوان، ابتسام، 2024، "الأليات السياسية والأمنية للحكومة العراقية في الحد من ظاهرة الإرهاب"، المجلة السياسية الدولية، العدد58، الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية، ص53.
- 12- علي صافي، ايات، 2023، "سبل تعزيز الامن المجتمعي في العراق"، المجلة السياسية الدولية، العدد57، الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية، ص276.
- 13- غالب علي، شهد، كاظم مناتي، تمارا، 2024، "أثر الاعتدال في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003"، وقائع مؤتمر دور الاعتدال في الحد من التطرف والارهاب، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص188-189.
- 14- فيصل الجمل، سلام، 2022، "الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات"، برلين: المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الزيارة 13 كانون الأول 2024، متاح على الرابط:
<https://search.app/uTmqbT3YsCwW4cjz6>
- 15- مجموعة باحثين، 2017، "الحوار الوطني دليل للمارسين"، سويسرا: مؤسسة بيرغوف، ص21-22.
- 16- محفوظ، محمد، 2020، "الحوار الوطني وآفاق الوحدة الوطنية"، مقال منشور في شبكة النبا المعلوماتية، تاريخ الزيارة 14 كانون الأول، متاح على الرابط:
<https://search.app/ajtrxyLxUA5TS7G18>
- 17- محمد خضير، حسام، 2024، "العلاقات العراقية- التركية منذ عام 2003 وآفاقها المستقبلية"، المجلة السياسية الدولية، العدد60، الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية، ص483.
- 18- محمد خميس، خلود، 2023، "تنافس القوى الإقليمية وأثره على استقرار منطقة الشرق الأوسط (إيران-إسرائيل نموذجاً)"، المجلة السياسية الدولية، العدد56، الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية، ص12.
- 19- محمد راضي، مصطفى، 2020، "كيف نؤسس لحوار وطني عراقي"، بحث منشور، العراق: مجلس النواب العراقي- دائرة البحوث، ص4-5.
- 20- محمد رحيم، رقاء، 2022، "الأمن المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة المعهد، العدد11، معهد العلمين- النجف، ص292-293.
- مصطفى، حمزة، 2025، "السوداني: العراق أنهى مهمة التحالف الدولي بالحوار"، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ الزيارة 29 آذار 2025، متاح على الرابط:
<https://bit.ly/42kAOJY>
- 21- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2025، "ضبابية المشهد السياسي في العراق والتحديات في ظل التحولات الإقليمية والانقسامات الداخلية"، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ الزيارة 29 آذار 2025، متاح على الرابط:
<https://bit.ly/42b1QTT>